

## منظمة العفو الدولية

وثيقة للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 29/002/2010

### المغرب/الصحراء الغربية: ينبغي الوفاء بالوعود التي قطعت بخصوص الإنصاف والمصالحة

دعت منظمة العفو الدولية الملك محمد السادس، في تقرير جديد صدر اليوم بمناسبة الذكرى الرابعة لخطابه الذي أعلن به اختتام عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى تلبية التوقعات التي أثارها هذه المبادرة الطليعية. فعند إنشاء الإنصاف والمصالحة ومباشرة عملها، وعدت السلطات المغربية بالتصدي لإرث الماضي من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المغرب والصحراء الغربية التي تفشت إبان الفترة المعروفة باسم "سنوات الرصاص"، وبتقديم الجبر الفعال لما لحق من ضرر بالآلاف من ضحايا هذه الانتهاكات. إلا أنه وعلى الرغم من تلك الوعود، لم يتم الكشف عن الحقيقة المتعلقة بانتهاكات الماضي إلا جزئياً، كما لم يجر التصدي لمقتضيات العدالة، بينما لم تجد الإصلاحات المؤسسية والقانونية التي تمس الحاجة إليها سبيلاً إلى التحقيق لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.

لقد ساعدت هيئة الإنصاف والمصالحة، التي أنيطت بها مهمة التحقيق في حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي التي وقعت ما بين 1956 و1999، على إلقاء الضوء على مدى اتساع نطاق انتهاكات الماضي لحقوق الإنسان ومدى خطورتها. وفي تقريرها الختامي، الذي نشر على الملأ في يناير/كانون الثاني 2006، اعترفت الهيئة بمسؤولية السلطات المغربية عن ارتكاب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وأوصت بجر ضرر الضحايا، ودعت السلطات المغربية إلى اتخاذ إجراءات أخرى لكفالة عدم العودة إلى ارتكاب مثل هذه الانتهاكات من جديد. كما كلف الملك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة الوطنية التي أوكلت بها حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بمهمة متابعة عمل هيئة الإنصاف والمصالحة وتوصياتها. ولقد رحبت منظمة العفو الدولية بإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة ومجهودها. كما دخلت المنظمة في حوار بناء مع الهيئة ومع آلية متابعتها بأمل الإسهام في عملها عن طريق تقديم الاقتراحات والتوصيات في ضوء قانون حقوق الإنسان الدولي والمعايير الدولية.

وفي تقرير جديد بعنوان الوعد الضائع: هيئة الإنصاف والمصالحة ومتابعتها، تقدم منظمة العفو الدولية تقييماً لجهود هيئة الإنصاف والمصالحة و متابعتها. وحذرت المنظمة من أنه وبعد مرور أربع سنوات على إكمال هيئة الإنصاف والمصالحة عملها، ما زالت إنجازاتها عرضة للضياع بسبب غياب الإرادة السياسية. وعلى عاتق السلطات المغربية تقع اليوم مسؤولية الوفاء بالوعود التي قطعت وتنفيذ توصيات الهيئة لضمان عدم التكرار.

وحتى لا يُقوض كل تقدم تحقق منذ تدشين الملك محمد السادس عمل هيئة الإنصاف والمصالحة في يناير/كانون الثاني 2004، فإن من الضرورة أن تبادر السلطات المغربية إلى معالجة النواقص والفجوات التي عانت منها عملية التصدي لإرث الماضي. فمنظمة العفو الدولية تعتقد أنه من غير الممكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية دون استرداد الضحايا لكرامتهم عن طريق تقديم التوضيح الكامل لهم للأسباب التي أدت إلى استهدافهم وانتهاك حقوقهم. ومن دون مساءلة

الجنّة على ما ارتكبوا من جرائم، وإقرار ضمانات حقيقية لحماية المجتمع من تكرار وقوع تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يبدو كل حديث عن الرغبة الحقيقية في مواجهة الماضي، بغية بناء مستقبل أفضل، بلا معنى.

فلقد تقصت هيئة الإنصاف والمصالحة مئات من حالات الاختفاء القسري التي وقعت في المغرب والصحراء الغربية، ولاسيما ما بين منتصف ستينيات القرن الماضي وأوائل تسعينياته. وقالت إنها قد توصلت إلى تسوية 742 حالة من هذه الحالات. بينما تولى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التحقيق في 66 حالة لم تتمكن الهيئة من حلها، حيث أكد المجلس على أنه قد توصل إلى تسوية نحو 60 منها. بيد أنه ورغم الوعود المتكررة لم يتم نشر لائحة بجميع الحالات التي تم التسوية فيها حتى يومنا هذا. وبينما يظل هذا التقصير بحد ذاته أمراً يبعث على الأسف، فهو بالغ الدلالة على عدم الوفاء بالوعود التي قطعت باتخاذ تدابير ملموسة للتصدي على نحو صادق وشفاف لإرث الماضي.

وعلاوة على ذلك، يشعر العديد من عائلات ضحايا الاختفاء القسري بخيبة الأمل من نتائج التحقيقات، وبخاصة جراء عدم كفاية المعلومات. فالمعلومات التي تلقوها في نهاية التحقيقات كثيراً ما عكست ما عرفوه من قبل أو ما قدموه هم أنفسهم إلى الهيئة وإلى آليات متابعتها من معلومات. ويعود ذلك جزئياً إلى حقيقة أن أياً من المؤسستين لم تملك سلطة إجبار المسؤولين الرسميين على التعاون مع تحقيقاتها.

وإحدى النقائص الرئيسية الأخرى التي عانت منها هيئة الإنصاف والمصالحة عجزها عن التصدي لمهمة تحقيق العدالة. فبغض النظر عن تجريدتها منذ البدء من صلاحية تحديد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ما شكل ثغرة جدية في عملها، قُصّر جهدها حتى عن تقديم توصية إلى السلطات المغربية بتقديم الجنّة إلى ساحة العدالة. كما إنها لم توص بإنشاء آلية لوضع من يشتبه، بصورة معقولة، في أنهم قد ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان موضع الفحص والتدقيق بغرض عدم تسليمهم مناصب رسمية - خاصة مع ما يزعم من أن بعض المسؤولين المغاربة من ذوي المناصب الرفيعة كانوا بين المسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات. ومن دون مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، فإن استمرار ثقافة الإفلات من العقاب وتغلغلها يظل أمراً لا مناص منه في المغرب والصحراء الغربية.

بيد أن أحد المجالات التي قطعت هيئة الإنصاف والمصالحة وآلية متابعتها شوطاً في إنجاز مهامها هي جبر الضرر الذي لحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. فبالإضافة إلى تقديم التعويض المالي، تلقى بعض الضحايا كذلك مساعدات في مضممار إعادة التأهيل الطبي والاجتماعي. غير أنه قد شاب برنامج جبر الضرر هذا بعض الثغرات وقبول بشكاوى من قبل البعض، الذين وصفوه بأنه لم يلب حاجات الضحايا على نحو كاف. ومما أثار خيبة الأمل، على وجه الخصوص، عدم وجود أية آلية تمكن الضحايا من الطعن في القرارات المتخذة بشأن قضاياهم، ولاسيما بسبب ما يتسم به برنامج جبر الضرر من غياب للشفافية والإنصاف. ونقيصته الرئيسية الأخرى هي الطريقة التي تعامل بها مع الضحايا في الصحراء الغربية. فعلى الرغم من حقيقة أن الإقليم قد عانى وما زال يعاني على نحو غير متناسب من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات المغربية، فقد استثنيت الصحراء الغربية من جبر الضرر الجماعي الذي قُدر للمناطق المتضررة من القمع على وجه خاص. وكذلك الأمر، لم يجر الترتيب لأية جلسات استماع في الصحراء الغربية

تتيح للضححايا سرد رواياتهم عما عانوه من انتهاكات أسوة بما حدث في ستة من الأقاليم المغربية عقدت فيها مثل هذه الجلسات.

وعلى الرغم من الحديث المستمر من جانب السلطات المغربية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن ضرورة الإصلاح وإطلاق مبادرات رسمية للإصلاح في قطاع القضاء على وجه الخصوص، لم يتم تطبيق الأغلبية الساحقة من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الرامية إلى تحسين مستوى الهياكل المؤسسية والقانونية التي سهّلت ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. ويعكس التخاذل عن تحقيق شيء ما حتى فيما يخص توصيات أقل حساسية من قبيل التصديق على الاتفاقيات الدولية الإضافية لحقوق الإنسان مدى الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لإقرار ضمانات فعالة لحماية حقوق الإنسان وتغيير البنية السياسية التي سمحت بوقوع الانتهاكات في مناخ من الإفلات شبه التام من العقاب.

استمرار انتهاكات حقوق الإنسان اليوم في المغرب والصحراء الغربية – وإن على نطاق أضيق بالمقارنة مع الفترة التي شملتها صلاحيات هيئة الإنصاف والمصالحة – يسلط الضوء على أهمية الوفاء بالوعود التي قطعتها هيئة وضرة و وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

وقد قدمت منظمة العفو الدولية في تقريرها سلسلة من التوصيات لضمان ترسيخ المكتسبات التي تحققت من خلال عملية التصدي لإرث الماضي، بما في ذلك:

توصيات إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بأن:

- ينشر بلا إبطاء لائحة بجميع حالات الاختفاء القسري التي بلغت هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان . وينبغي أن تتضمن هذه اللائحة أسماء المختفين وظروف اختفائهم والمعلومات التي تم جمعها بشأن كل حالة، وما إذا كانت الحالة قد أحيلت إلى السلطات من أجل مزيد من التحقيقات.

وإلى السلطات المغربية بأن:

- تضمن إجراء تحقيقات وافية وغير متحيزة ومستقلة في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت ما بين 1956 و1999. وينبغي لهيئة التحقيق أن تتمتع بسلطة إجبار الشهود، بمن فيهم الموظفون الرسميون السابقون والحاليون، على الإدلاء بشهاداتهم، وبسلطة إصدار مذكرات الإحضار والتفتيش والمصادرة؛
- تقدّم الجناة المشتبه فيهم إلى ساحة العدالة وفق إجراءات نزيهة ودون إبطاء، وإقامة نظام للفحص والتدقيق لضمان عدم إشغال من يشتبه على نحو معقول في ارتكابهم جرائم بمقتضى القانون الدولي أو انتهاكات حقوق الإنسان مناصب تمكّنهم من تكرار مثل هذه الانتهاكات؛
- تنشئ آلية للاستئناف تمكّن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ممن يشعرون بأن مطالباتهم بجر الضرر المناسب لم تحمّص بالقدر الكافي من الطعن في القرارات المتعلقة بهم؛

■ تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بإصلاح النظام القضائي وضمن استقلاليتيه طبقاً للقانون والمعايير الدوليين.

وما لم تُبدِ السلطات المغربية الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات دون مزيد من الإبطاء، فإن ثمة مجازفة بأن يُنظر إلى العملية التي بوشر بها قبل ست سنوات بإطلاق جهود هيئة الإنصاف والمصالحة على أنها مجرد تمرين في العلاقات العامة لا غرض له سوى تحسين صورة المغرب، وتسكين آلام الضحايا بالتعويضات المالية، و بالمنافع الأخرى.